

محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر
لشركة أمواج العقارية م.ع.م
المنعقد بتاريخ 2025/04/30

بناءً على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة شركة أمواج العقارية م.ع.م، فقد تم عقد إجتماع الهيئة العامة العادي السنوي السابع عشر لشركة أمواج العقارية م.ع.م. وذلك في تمام الساعة الثانية بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2025/4/30 عبر وسائل التواصل الإجتماعي (ZOOM) برئاسة رئيس مجلس الإدارة السيد رمزي جورج خوري وبحضور مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيدة جازية جدوع وحضور مدقق الحسابات السادة المهنيون العرب وذلك لبحث جدول الأعمال المرسل للسادة المساهمين وإتخاذ القرارات المناسبة بشأنه.

رحب رئيس مجلس الإدارة بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيدة جازية جدوع وبالحضور وشكرهم على حضورهم إجتماع الهيئة العامة السنوي السابع عشر حيث أعلن رئيس مجلس الإدارة بأنه قد حضر الإجتماع (17) مساهمين من أصل (933) مساهم يحملون (4027161) دينار/سهماً بالأصالة و (106296) سهم/دينار بالوكالة أي ما مجموعه (5090122) سهم وهو ما يشكل نسبة (63.2%) من رأس المال المدفوع البالغ (8051206) دينار، كما حضر الإجتماع جميع أعضاء مجلس الإدارة وعددهم (7) أعضاء، كما أعلن رئيس مجلس الإدارة بأنه قد تم الإعلان عن موعد هذا الإجتماع في جريدتين يوميتين وعلى موقع الشركة الإلكتروني وبذلك أعلن قانونية الإجتماع وبين أن جميع القرارات التي ستصدر عنه ملزمة للمساهمين والشركة.

رحب رئيس الجلسة بالحضور وقرر تعيين السيد عمر عبداللطيف كاتباً للجلسة والسيد محمد شقم والسيد ماجد برهم مراقبين.

وبعد التداول فيما تم طرحه من بنود مدرجة على جدول الأعمال ومناقشتها تم إتخاذ القرارات التالية:

- 1- تمت تلاوة محضر إجتماع الهيئة العامة العادي السابق والمصادقة عليه وإقراره بالإجماع.
- 2- تم الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المنتهية في 2024/12/31 وخطتها المستقبلية للعام 2025 حيث أوضح الرئيس للسادة الحضور بأن العمل جاري في زيادة إيرادات الشركة بعد أن إنتهت الشركة من التسوية مع جميع البنوك ولم يعد هناك أقساط بنكية أو أية قروض بنكية على شركة الياقوت وأن خسائر الشركة في العام 2024 هي ناتجة عن إتفاقية التسوية النهائية مع البنوك وبين السيد الرئيس بأن الخطوة بإفتتاح الفندق دا:



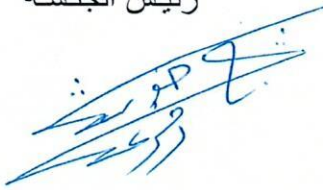
كانت خطوة بالإتجاه الصحيح لزيادة الإيراد وتنويع مصادر الدخل وبعد المداولة تمت المصادقة على التقرير السنوي والخطة المستقبلية وإقرارهما بالإجماع .

3- تم الإطلاع على ميزانية الشركة وتقرير مدقق الحسابات لعام 2024 وحساب الأرباح والخسائر وبعد المداولة تمت المصادقة على الميزانية العامة للشركة وتقرير مدقق الحسابات وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 2024/12/31 وإقرارها بالإجماع و إبراء ذمة مجلس الإدارة في حدود أحكام القانون.

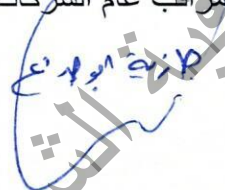
4- تم إنتخاب السيد ابراهيم حموده (المهنيون العرب) إجازة رقم (606) كمحقق حسابات للشركة للعام 2025 بالتزكية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

وإنتهى الإجتماع في تمام الساعة الثانية والربع من بعد الظهر.

رئيس الجلسة



مندوب مراقب عام الشركات



كاتب الجلسة



دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع
الجمعية العامة العادية
بتاريخ 06-05-2025
بموجب وصل إلكتروني 272/371





إقرار رئيس مجلس الادارة/رئيس هيئة المديرين/المدير العام *

شركةالمفاهيمية ٢٠٢٣

اجتماع الهيئة العامة (العادي / غير العادي) والمنعقد بتاريخ (2023/4/30) الساعة (2,00)

أقر انا الموقع ادناهمدير عام واصادق على انعقاد اجتماع الهيئة العامة بشكل قانوني وانه تم تطبيق جميع الاجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والتشريعات الصادرة بموجبه.

واقر انني قمت بمايلي :

1- تنفيذ اجراءات عقد الاجتماع والتحقق من اكتمال النصاب القانوني المطلوب للحضور بما فيه حضور اعضاء

مجلس الادارة ومدقق الحسابات وكل ما يلزم حضوره الاجتماع وانها تتوافق واحكام القانون وفق الاتي :

أ- تم التحقق من قانونية الدعوات الموجهة للمساهمين وفق احكام القانون من حيث مدة ارسالها والنشر والاعلان عنها بوسائل الاعلام المرئية او المسموعة او المقروءة والتحقق من البيانات والوثائق المرفقة بها.

ب- التحقق من المواضيع المدرجة ضمن جدول الاعمال المرفق بدعوة الاجتماع، وحصرها بالمواضيع التي

حددها القانون، والسماح بمناقشة اي موضوع في اجتماع الهيئة العامة العادي تحت بند الامور الاخرى

شريطة موافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الاسهم الممثلة بالاجتماع.

ت- عدم السماح بادراج عبارة (اي مواضيع اخرى ،او ما يستجد من اعمال) او اي عبارة تغيد المضمون

نفسه ضمن جدول اعمال اجتماعات الهيئة العامة غير العادية ، وعدم السماح بمناقشة اي امر لم يدرج

على جدول اعمال تلك الاجتماعات باستثناء تثبيت العضويات المؤقتة.

ث- تم التحقق من اسماء المساهمين الذين يحق لهم حضور الاجتماع وحسب سجل المساهمين الصادر عن

مركز ايداع الاوراق المالية اذا كانت مسجلة لديه او اي جهة ذات علاقة قبل يوم من موعد الاجتماع

وتم التحقق من صحة السجل قبل عقد الاجتماع وعدم السماح لاي مساهم بالحضور اذا لم يكن اسمه

مدرج في السجل والتثبت من شخصية الحضور بواسطة هوية الاحوال المدنية او جواز السفر لغير

الاردني او شهادة تبين صفة الشخص او كتاب تسمية ممثل في حال كان المساهم شخصاً اعتبارياً.

ج- تم التحقق من صحة قسائم التوكيل الصادرة عن المساهمين او الوكالات العدلية واتفاقية الحفظ الامين

(ان وجدت) لغايات الحضور وتدقيق قسائم التوكيل المرسله بالفاكس او البريد الالكتروني المودعة لدى



الشركة وفقاً للشروط المحددة في المادة (179/أ) من القانون وموافقة رئيس المجلس أو رئيس الجلسة على قبولها .

2- تم اعلان النصاب القانوني وتم مراعاة فتح باب المناقشة للمساهمين حول كافة الامور المدرجة على جدول الاعمال والرد عليها والمحافظة على النظام داخل الاجتماع ، وممارسة المساهمين لكافة حقوقهم بالمناقشة وابداء الرأي والتصويت على القرارات ووفقاً لالية عقد الاجتماع .

3- وفي حال تضمن جدول الاعمال انتخاب مجلس ادارة التأكيد من توافر الشروط الواردة في قانون الشركات والتشريعات الصادرة بموجبه على كل من يرغب بالترشح لعضوية مجلس الادارة.

4- التثبت من ان القرارات المتخذة واضحة ولا تحتمل اللبس وقد صدرت وفق احكام القانون .

5- انه تم التحقق من مناقشة كافة البنود المدرجة ضمن جدول اعمال الاجتماع والتصويت عليها وفق احكام القانون وحسب الآلية المبينة في تعليمات الاشراف على تنفيذ اجراءات الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة.

6- انه تم التحقق من استمرارية توافر النصاب القانوني للحضور طيلة مدة الاجتماع وفي حال لم تتمكن الهيئة العامة من الاستمرار بالاجتماع لاي سبب كان سألن عدم قانونية الاجتماع ولن يؤثر ذلك على صحة القرارات المتخذة قبل اعلان عدم قانونيته .

ووفقاً للمادة 3/و من تعليمات الاشراف على تنفيذ الاجراءات الخاصة بعقد اجتماع الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وتعديلاتها، اقر بأن جميع اجراءات عقد الاجتماع سواء بتوجيه الدعوات والتباليغ ونصاب الحضور واتخاذ القرارات متفقة واحكام القانون والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

كما اتعهد بحفظ اصل هذه الوثيقة وكافة الوثائق المتعلقة بالاجتماع وتزويد دائرة مراقبة الشركات بها عند الطلب.

الإسم : **عبدالله بن محمد بن عيسى**

التوقيع : **عبدالله بن محمد بن عيسى**

التاريخ :

*تطبق على الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة بالقدر الذي يتوافق مع احكام قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته والتشريعات الصادرة بموجبه.

